

السحج ولا يابس ومنها تحليل القصب الذي يجمع من وصول الماء إلى البشيرة وأما إذا  
 لم يكن صالحا فلا يابس كرج بر بعض الأصباب ومنها تحليل الخسوف الخشن الذي  
 على أراس المنافع من وصول الماء إلى البشيرة وإنما يمنع فلا يجب تحليله كما مر به  
 بعض الأصباب وهل يجب أن يتم الوسخ التي هي تحت الأظفار ولا الأقرب أن الضم  
 كما روى عن حكيم ما ذكر وقد بيناه فيما سبق وإذا لم يتمكن من تحليل المنافع يجب فصل  
 الماء إلى البشيرة ويجب تزعم مع الامكان كما مر به بعض الأصباب وإذا تمكن من إيصال  
 الماء إلى البشيرة بكل من الأبريق والتخليل بخير بينهما قطعها وإذا لم يتمكن من  
 الإيصال صلا واستلزم الحجج العظيم ولغيره فيل يسطر الحسلح ويلزم العرول  
 الوائيم ولا يجب الأفضا رعي حسل ما يتك من غسله ويلزم العوضا إلى التيم إذا  
 لم يكن المنافع مضر ولا يجب الاحتيا لآن لا يوجب والأوجه ما عات السحج بين الأ  
 ميين وإن كان احتمال الأفضا رعي ما ذكر في غاية القوة ويخرج على عدم وجوب حسل  
 البواطن أمور منها عدم وجوب غسل باطن القدم كما مر به جماعة ومنها عدم وجوب غسل  
 باطن الألف كما مر به جماعة ومنها عدم وجوب غسل باطن العين كما مر به بعض الأصباب  
 ومنها عدم وجوب غسل باطن الأذن كما مر به بعض الأصباب وقال إبي يحيى في تحليل  
 الأذن من وصول الماء إلى ظاهرها وباطناتها احتيا ط ولو لم يصل إليه يجب وفي  
 الأول وأما الثاني فلا إشكال فيه وهل يشب الأذن يكون في الأذن المحلقة إذا كان ذلك  
 يرى باطنه فلا يجب غسله إلا رج بالاول بعض الأصباب وهو حيد ولكن الأوجه  
 الماء أيم وأما إذا كانت بحيث يربها بالغير فلا إشكال في لزوم غسله وليكن ذلك  
 تشب الألف والحمى ولا فرق في ذلك بين الرجل والماء والتخفي ومنها عدم وجوب

اصفال

الماء إلى الباطن الفرج كبر الكاكت وتليها كما مر به بعض الأصباب وقال يمكن وجوب  
 غسل ما يبدا ومن الفرج غسل الجيوب لعضاء الحجرة وهو حوط وتفرغ على عدم وجوب  
 غسل ما خرج عن السيف عدم وجوب غسل الشعر وبالأصل الحجج صرحا به ولو تفقد غسل  
 البشيرة على غسل الشعر وجب غسله من باب المقدامة وجعل منه بعض الأصباب التحليل  
 والأهداب وهل يجب غسل الشعر لنفسه ولا يستفاد من بعض الأصباب الأول ولا  
 يابس به ولا إشكال في أن العنصر المبان منه يجب غسله من وجوب الغسل واجبا كان أو مستحبا  
 لا يجب غسله سوى غسله بل يصح به وفيه وهل الأعضاء الزائدة كالامع الزائدة والبر  
 الزائدة ونحو ذلك يجب غسلها إلا أنه إشكال فلا يبلغ ترك الاحتيا لغسلها بل الحكم  
 بوجوب غسلها في غاية القوة وهل التحليل والجم المسترسين الغير المبان يجب غسلها  
 ولا غير اشكال فلا يبلغ ترك الاحتيا لغسلها ولكن احتمال وجوب الألتح من قوه خصوص  
 فيما إذا صار مقبنا وهل الاحتيا والغشم والأعضاب والاعظام يجب غسلها إذا صار قه  
 ظاهرة حيث لا ترتب عليه فرار ولا فيه إشكال فلا ينبغي ترك الاحتيا لغسلها وإن كان  
 احتمال عدم الوجوب الألتح من قوه ولا إشكال ولا شبهة في أن فالأظفار يجب غسلها ولو  
 كانت زائدا ما يخرج الزائدة عن العادة ومعرفى الوجوب اشكال فلا يبلغ ترك الاحتيا  
 وإن كان الاحتيا المحتم في غاية القوة ولا فرق في تمام ذلك ما بين جميع أفراد الصن من  
 نواحيب والندب وجات والبرقي ولا فرق في الحجج في غسل الأعضاء وفي الغسل التي  
 تلجى الألتح بما قل ما يقتضى براسم الغسل حقيقه لفا كان كالمعنى فلا يوقف  
 على الغسل على استعجال ما ذكره كبر كما مر به ولرجع في ذلك إلى العرف كما مر به بعض  
 الأصباب ويتحقق بجران الماء وعلى البشيرة ولو عطا وقت ولا يجوز الاكتفاء بما قل من

حساب